مجلس الأمة 2012

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

خلال ندوة أقيمت مساء أمس الأول في ديوانية غلوم بالرميثية

مرشحون: الاستقرار السياسي شرط لنهوض وتقدم الدول

علي الراشد

جمال العمر

صلاح خورشيد

طالب نواب سابقون ومرشحون باعطاء الحكومة فرصة عامين لكي تعمل وتقدم برنامجها، مشددين على ان الحكومة لا تحمل عصا سحرية لحل المشكلات وانما لا بد من تضافر جميع الجهود، داعين مجلس الامة الى سن التشريعات التي تخدم البلد.

وانتقدوا خلال ندوة عقدت مساء أمس الأول بديوانية علي غلوم بالرميثية الاعتراض الدائم والمستمر على حكم القضاء متى ما عارض هواهم.

وفي البداية اكد مرشح الدائرة الثانية النائب والوزير علي الراشد ان كل حكومات العالم لها أخطاؤها التي لا ننكرها الا انه في الوقت نفسه هذه الحكومات لا تملك عصا سحرية لتقويم ومعالجة هذه الاخطاء، مبينا انها تتطلب تضافر الجهود لتلافي الفساد وتلك الاخطاء بدلا من التأزيم والصراخ. وضرب الراشد مثالا بوزير الداخلية السابق الشيخ جابر الخالد الذي تصدى لمحاولات الفساد واراد الاصلاح «إلا أن المعارضة أبعدوه من طريقهم»، مبينا انه خاض الانتخابات 5 مرات وفي كل مرة يسأله الناس عن برنامجه الانتخابي مستدركا بقوله: «في هذه المرة يسأله المواطنون إلى أين نحن ذاهبون؟».

وكشف الراشد عن كيفية استقالة الحكومة السابقة قائلا: «قبل جلسة الاستجواب قررت الحكومة الاحتكام للدستور والقانون والمواجهة لأننا على صواب واتفقنا على ذلك بقرار جماعي وقابلنا صاحب السمو الأمير، وأكدنا له عزمنا على المواجهة وبدأنا نجهز ونعد لحسم الأمور داخل قاعة عبدالله السالم ثم سمعت بعد ذلك عن استقالة ثلاثة وزراء فاتصلت على الفور برئيس الوزراء فطلب مني الانتظار وبعد عشر دقائق كلمني، مؤكدا الخبر فجلسنا مرة أخرى مع صاحب السمو الأمير وحضر معنا اللقاء رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي لنبحث أسباب الاستقالة التي كانت بمثابة «كسر ظهر لنا» وبهذه الطريقة اكتمل سيناريو استقالة الحكومة». وأشار إلى ان «صاحب السمو الأمير حافظ على الدستور وأعاد الأمر للشعب لكي يحدد مصير الكويت عندما حل مجلس الوزراء ومجلس الأمة، وأي بلد يريد الاستقرار والنمو لابد له ان يتزن سياسيا». ورد الراشد على الذين يتهمونه بانه نائب الحكومة، قائلا: ان الحكومة تخدم الكويت وان نجحت نجحت الكويت وان فشلت فشلت الكويت، وبالتالي لا بد ان نعمل جميعا على ان تنجح، مشيرا إلى ان عمر البرلمان أربع سنوات، فلماذا لا نعطي الحكومة المقبلة فرصة عامين لكي تعمل ونركز داخل مجلس الأمة على سن التشريعات وبعدها نحكم على أدائها لان الاستجوابات استخدمت في الفترة الأخيرة للإعدام السياسي وليس للإصلاح، مشددا على انه لا يمكن أبدا تجهيز الاستجواب قبل ان تختار الوزير الذي يقدم له الاستجواب. وأضاف الراشد: ان الوزارة عرضت عليه عدة مرات ورفض إلى ان جلس معه صاحب السمو الأمير وأقنعه بها ليخدم الكويت، مستدركا بقوله: كنت سعيدا بأسماء الوزراء الموجودين وفوجئت يوم القسم بالاستجواب الذي قدم ولا اعلم على أي أساس قدم، ولم يتوقفوا عند هذا الحد بل أصبحوا يرهبون النواب الآخرين أما ان تكون معهم في الاستجواب أو تكون «قبيضا»، وتابع ان هناك نوابا من الذين ينسبون لهم هذه التهمة معارضين.

من جهته، قال مرشح الدائرة الثالثة جمال العمر لا ينتظر الشعب الكويتي ان نضع الشمس عن يمينه والقمر عن يساره في ظل هذه الأجواء الساخنة، فالمشكلة تكمن فيما يريده البعض من تأزيم، مؤكدا ان النتائج في حالة استمرار ذلك ستكون سيئة وستدمر البلد.

وأوضح العمر ان ما يحدث في «الديرة» عبارة عن مجموعة أشخاص لا يريدون استقرار البلد وأصبحوا يستخدمون ساحة الإرادة لأغراضهم التي لا نعلم ما هي وتساءل العمر: لماذا لا نغلق مجلس الأمة ونعلن ساحة الإرادة بدلا منه؟! وأصر العمر على رفضه الشديد للشخصانية إذ اننا نعلم ان النواب المعارضين عارضوا من اجل شخص ناصر المحمد فقط وكشف العمر انهم يجهزون استجواباتهم من الآن. وطالب العمر بقانون يجرم هذه الممارسات، مبينا ان هناك كارثة تحاك ضد القضاء بسبب التشكيك في أحكامه والضغط عليه فلا يعقل ان يجلس المئات أمام قصر العدل لإرهاب القضاء ونجد بعد ذلك النواب يقفون ضد القضاء ان لم يكن الحكم على هواهم وان جاء بما يريدون يكون القضاء عادلا ونزيها. وأشار العمر إلى ان أداء المجلس السابق لم يرق إلى طموح المواطن العادي، حيث انه أساء الى مسيرة الديموقراطية الكويتية، حيث وصلنا إلى الخروج إلى الشارع بعد حالة الإحباط من عدم تطبيق القانون، متمنيا في المرحلة المقبلة ان يكون الصراع تحت قبة عبدالله السالم.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الأولى صلاح خورشيد: عندما رفضت مشروع الدوائر الخمس ارتدى مجموعة من نواب المعارضة رداء برتقاليا وملئ البرلمان عن آخره وصعد بعض النواب على كرسي الرئاسة يحيي الحضور وكأن البرلمان أصبح الشارع والآن بعد ان تم تطبيق المشروع زادت الطائفية والتفرق بين أطياف الشعب الكويتي وأكد انه لا يشعر بالأمان داخل المجلس وهو حاليا مراقب بسبب الأفكار والثقافات التي ظهرت مثل عدم الاحترام بين النواب وبعضهم وعدم الاحترام المتبادل بين النواب والوزراء وأحداث اقتحام المجلس والإيداعات المليونية والتعدي على حكم القضاء.

الراشد: كل حكومات العالم لديها أخطاء وتتطلب تضافر الجهود وليس الصراخ والتأزيم

العمر: المجلس السابق لم يرق إلى طموح المواطن وأساء إلى الديموقراطية الكويتية

خورشيد: البرلمان الكويتي مراقب بسبب الأفكار والثقافات الدخيلة وأرفض التعدي على حكم القضاء

29 مرشحاً ونائباً سابقاً يوقعون «ميثاق استدامة للبيئة الكويتية» ويتعهدون بتنفيذ بنوده

جنان بوشهري

خالد المطوع

اعلن القائمون على مبادرة «ميثاق استدامة للبيئة الكويتية» عن تبني 29 من المرشحين لانتخابات مجلس الامة 2012 بينهم عدد كبير من النواب السابقين، الميثاق الذي تم اطلاقه مؤخرا بمبادرة من الناشطين في مجال البيئة خالد المطوع وجنان بوشهري وبمباركة من برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP.

وتضم قائمة الموقعين على الميثاق المرشحين: محمد جاسم الصقر، خالد سلطان العيسى، د.حمد المطر، نبيلة العنجري، حميدي السبيعي، محمد بوشهري، محمد الدلال، د. خالدة الخضر، صاحب خاجة، فيصل الدويسان، عايض العتيبي، دعيج الشمري، نبيل الفضل، عبدالرحمن العنجري، رياض الصانع، رحاب بورسلي، د.حمد التويجري، عبداللطيف العميري، صالح الملا، سيد حسين القلاف، د.فيصل المسلم، د.رولا دشتي، وسمي الوسمي، احمد العبيد، حسن جوهر، انور الشريعان، صفاء الهاشم، د.معصومة المبارك ومحمود الموسوي. حيث بامكان المرشح في حال رغبته في التوقيع بالاتصال على هاتف رقم 97578392 او على حساب تويتر @kmalmutawa في اي وقت ليصله مسؤول المبادرة مع الوثيقة للتوقيع عليها حيثما يوجد.

وتعهد المرشحون بتبني «الميثاق» والعمل على تنفيذ بنوده المختلفة في حال حالفهم التوفيق ونجحوا في الحصول على عضوية مجلس الامة والذي يتكون من 3 بنود رئيسية هي:

1 ـ الاقرار السريع والفوري لقانون حماية البيئة الموجود حاليا بمجلس الامة والذي تمت احالته من اللجنة التشريعية الى اللجنة البيئية.

2 ـ اقرار قوانين وتشريعات وحوافز تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع البيئية والصديقة للبيئة من خلال الخطة التنموية للدولة وبما يتناسب والاتفاقات الدولية المعنية بهذا الشأن.

3 ـ تبني مقترح يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ حملة توعية طويلة المدى للمجتمع الكويتي بجميع فئاته العمرية حول الممارسات البيئية الصحيحة بمختلف جوانبها، وذلك بالتعاون مع جميع الوزارات والجهات ذات الصلة.

من جهته، رحب الناشط البيئي خالد محمد المطوع باستجابة عدد كبير من المرشحين لهذه المبادرة مؤكدا اهمية تعاون جميع القوى الفاعلة في الكويت وخصوصا الحكومة ومجلس الامة والقطاعين الخاص والاهلي لمواجهة الاخطار والتحديات البيئية المختلفة.

وأشار الى انه يتوقع انضمام المزيد من المرشحين لهذه المبادرة التي تمثل خطوة مهمة على صعيد الرغبة في التحرك الجاد والعملي لمجابهة التحديات العديدة والجسيمة التي تواجه البيئة في الكويت، وأهمها التحرك على المستوى التشريعي في مجلس الامة كبداية مهمة وضرورية للتحرك بعد ذلك على مستوى الحكومة والقطاعين الخاص والاهلي.

أما الناشطة البيئية جنان بوشهري فقد اشارت الى اهمية تلك المبادرة في هذا الوقت مع تفاقم التحديات الخطيرة التي تواجه البيئة في الكويت وخصوصا خلال السنوات الاخيرة لاسيما ان الميثاق في حال تم تفعيله وتبنيه من قبل المرشحين ونواب المستقبل سيساهم وبشكل ايجابي في حماية البيئة الكويتية.

● دارين العلي

سعود السمكة: النزول إلى الشارع لا يتعارض مع الحريات شريطة الالتزام بالقانون والدستور

مرشح الدائرة الثالثة سعود السمكة خلال الندوة (محمد ماهر)

أكد مرشح الدائرة الثالثة سعود السمكة انه آن الأوان لوضع الحلول الجذرية للقضايا العالقة التي برزت في الفترة الأخيرة يقوم بها بعض النواب السابقين، مبينا انه برزت عناصر مؤزمة تمتهن العمل النيابي لخرق القوانين والقفز على الأنظمة.

وقال خلال مؤتمر صحافي عقد بمقره الانتخابي في منطقة حطين «انه لا بد من التصدي لهذه الطائفة لأنها تعمل على ضرب مكونات المجتمع الكويتي، مشيرا إلى ان النزول إلى الشارع هو أمر لا يتعارض مع مجتمع الديموقراطية والحريات بشرط الالتزام بمسوغ قانوني وفي إطار ما يسمح به الدستور والقانون».

ورفض السمكة في الوقت نفسه الخروج إلى الشارع للاعتراض على ما جاءت به الأغلبية فهو تعبير عن العجز والفشل من قبل بعض هؤلاء النواب وتعبير عن الفشل لما هو موكل إليهم من مهام مجلس الأمة لذلك أصبحت الأقلية تمثل الإرهاب على الأكثرية في مجلس الأمة، موضحا ان هذه الظاهرة غريبة وغير مألوفة على المجتمع الكويتي ولا يمكن ان يحقق ذلك مصلحة الكويت بل يسبب الفوضى.

وأضاف قائلا: هذه ليست معارضة وطنية وهي معارضة تهدم ولا تبني وهي معارضة تتعارض مع نظام البلد والدستور ومع أي نظام ديموقراطي فهي معارضة بدأت بعد ان انكرت على الأغلبية حقها في صنع القرار فذهبت الى الشارع وتعدت الى دوائر القضاء وأصبحت تعترض على أحكام القضاء، موضحا ان أي حكم قضائي لا يتوافق مع رؤاهم أصبح محل استنكار من الأقلية.

وتطرق الى الحلول التي من الممكن تقديمها في حال الوصول الى مجلس الأمة، مؤكدا ان الحلول بالدرجة الأولى بيد الناخب والمطلوب منه عدم العزوف عن التصويت وانتخاب من هو أفضل وهناك فريقان احدهما يعمل بحكمة ليحقق مستقبلا واعدا للأجيال القادمة لذلك أمام الناخب طريقان، اما التأزيم وأما الخط الوطني لذلك ليس أمامه خيار سوى اختيار أصحاب المبدأ الوطني، مشيرا الى أن اختيار المرشح الكفء هو بداية الحلول للمشاكل التي نعاني منها.

وتحدث عن عمليات شراء الأصوات، موضحا ان هذا الكلام يتداول لكننا لم نر شيئا في الوقت الحالي وأمام الداخلية ان اكتشفت هذه العمليات ان تحيلها الى النيابة العامة للتحقيق مع المتهمين فيها.

وتابع قائلا: انا مراقب سياسي لأكثر من 40 سنة ولدي القدرة على الفرز والتصنيف فأنا متابع للحياة الدستورية منذ ان بدأ الدستور سنة 1963 وشاهدت الكثير من النواب وعرفت المعارضة الوطنية الحقيقية التي لديها مشروع وطني والتي تعمل وفق ثقافة المعارضة الوطنية وبفضل هذه المعارضة كانت الكثير من المنجزات فعلى يد المعارضة الوطنية أنشئت جامعة الكويت ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للشعبية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية وعلى يد المعارضة ثم تأمين النفط الكويتي، إضافة الى الكثير من المشاريع الاقتصادية.

واستطرد قائلا: ان المعارضة الوطنية بدأت تنحسر بعد تخليص المعاملات لأن الحكومات بدأت تضيق الخناق على المعارضة الوطنية وصنعت نوابا لكسر القوانين والأنظمة وهؤلاء المعارضة هم العينة الموجودة حاليا لأن الحكومة في الآونة الأخيرة بدأت تلتزم وتمنع الخدمات غير المشروعة، مشيرا إلى ان هؤلاء ليسوا معارضة ولو جاءت الحكومة القادمة، وفتحت أبواب الخدمات الجديدة على حساب النظام، فسوف تتحول هذه المعارضة إلى موالاة وتشيد بالحكومة، مؤكدا ان هذه المعارضة الحالية فاسدة ولا تملك أي مشروع وطني حقيقي.

وزاد «ان ما يشهده البلد من أزمات متلاحقة ومن احتقانات أصبحت ظاهرة متفشية هي نتيجة بفعل هذه الصراعات»، واشار الى ان رئاسة المجلس كانت جزءا من عملية التأزيم لذلك فأنا أتوقع أن تفتعل المعارضة أزمة كبيرة إذا ما خسرت رئاسة المجلس.

وقال ان الانتخابات الفرعية جرمتها القوانين لذلك فان غض الطرف عن هذه الانتخابات من قبل «الداخلية» يعتبر خطأ فادحا، مبينا ان هذه الانتخابات تحرم الكثير من الكفاءات لذلك جاء حكم الدستورية وحرم وجرم هذه الانتخابات.

وبين ان عودة المؤزمين والقبيضة تعني إرادة الشعب الكويتي وأكد ان قضية البدون تعتبر صناعة حكومية فلم يكن في الكويت شيء اسمه «بدون» ولكن كانت مجموعة في بداية نشوء هذه الظاهرة فقدوا مستنداتهم الرسمية أو أتلفت وادعوا انهم بدون فاحتضنتهم الحكومة آنذاك، وأكدت انها ستعاملهم معاملة الكويتي، مبينا ان هذه الميزات دفعت الآخرين في الاستغناء عن الكفيل والإقامة ومن ثم بدأت ككرة الثلج تكبر وتنمو وقد تكون هناك فئة قليلة مظلومة وتستحق الجنسية لكن الأغلبية كلهم مدعون، متمنيا من البدون ان يتحلوا بالصبر حتى تنتهي الجهات المعنية من وضع الحلول في هذه القضية.

● فرج ناصر

مآثر سعود الناصر

أعرب السمكة عن حزنه الشديد لفقدان الأخ والصديق «الذي اعتز بصداقته الشيخ سعود الناصر والذي كافح خلال الغزو العراقي عندما كان سفيرا في الولايات المتحدة الأميركية فالكويت اليوم تفتقد هذا الرجل الذي كان من العناصر المخلصة للبلد وصاحب كفاءة مهنية، ونسأل الله أن يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته.

عبدالله العرادة: الربيع العربي أسقط رؤساء.. وربيعنا الكويتي لا يرضى بغير «آل الصباح» حكماً

عبدالله العرادة متحدثا خلال افتتاح مقره

المحامي اسامة المناور متحدثا (خالد مكي)

طالب مرشح الدائرة الثانية د.عبدالله العرادة ان تكون هناك انتفاضة وإرادة نحو التغيير للأفضل من خلال أبناء الصليبخات والدوحة، وان يختار الشعب القوي الأمين ليكون نائبا يمثل الأمة، شريفا يجمع ولا يفرق ويترك الباطل ولا يختار من أجل القبيلة او الطائفة وانما وفق معيار الكفاءة.

وأضاف د.العرادة في ندوة أقامها مساء امس الأول بمناسبة افتتاح مقره الانتخابي في الدوحة تحت عنوان «للأمة كلمة.. وإرادة»، ان الكويت عانت وستعاني من عدم تعاون السلطتين، مشددا على ضرورة ان يكون هناك تعاون، مطالبا في الوقت نفسه ببرنامج حكومي واضح يحدد بمدة معينة.

وتساءل: هل يعقل انه في الكويت بلد الحريات والقانون، من يكشف الفساد يشطب ويسجن؟! ومن يريد الاصلاح يتهم بالفساد؟! مشيرا الى حادثة د.عبيد الوسمي في ديوانية الحربش.

وزاد: «ان شطب الاستجوابات وتأجيلها في المجلس السابق يعتبر من انواع الفساد التي يجب ان نحاربها، مشيرا الى المبالغ التي رصدت لخطة التنمية بمبلغ 37 مليار دينار ولم يقدم منها شيء على ارض الواقع».

ورفض ما يقوله البعض من ان المعارضة تريد اسقاط النظام، مؤكدا ان الحكم بعد الله سبحانه وتعالى هو لآل الصباح ونحن من نحافظ على هذا النظام، مبينا ان الربيع العربي في بعض الدول أسقط أنظمة ورؤساء وانما ربيعنا العربي الكويتي يطالب بالحرية ولا يرضى بغير آل الصباح للحكم.

وطالب د.العرادة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بان يختار وزراءه وفق معيار الكفاءة والأمانة والابتعاد عن المحاصصة وان يعامل الكويتيين وفق مسطرة واحدة وان يحارب الإعلام الفاسد.

وأكد د.العرادة ان الفساد في كل مكان حتى اصبح يُرى بالعين المجردة، مطالبا سموه بأن يتصدى لهذا الفساد والمفسدين سواء وصل الى المجلس أو لا.

ودعا الى تفعيل القوانين واستقلال القضاء إداريا وماليا لأن العدل أساس الملك، مشددا على ضرورة محاربة من يريد تسييس القضاء، وقال: «الآن الدينار لعب في ذمم البعض حتى ظهر ما يسمى بالمال السياسي انتخابيا ونيابيا حتى تضخمت أرصدة بعض النواب، فمن أين جاءت هذه الملايين؟!».

وشدد على ضرورة ايجاد بيئة تربوية تجعل المدارس والتعليم جاذبين للطلبة وليسا طاردين فضلا عن تسهيل المقررات الدراسية بهدف الاستفادة من المعلومات بدلا من الحشو الزائد في الرؤوس. من جانبه، قال مرشح الدائرة الرابعة المحامي اسامة المناور ان موقف د.العرادة السابق واضح للجميع، مبينا ان كل الشعوب ثارت على رؤسائها وأسقطتهم ما عدا الكويت، مشيدا بقرار صاحب السمو الأمير حل مجلس الأمة واستقالة الحكومة جراء الفساد الذي زاد عن حده حتى وصل الى تنقيح الدستور بطريقة غير مشروعة، مبينا ان انجاز التنمية في الكويت مقارنة بالدول الخليجية «صفر».